

اللجنة التحضيرية لمؤتمر الأطراف في معاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية لاستعراض المعاهدة عام ٢٠٢٠

الدورة الثانية

جنيف، ٢٣ نيسان/أبريل - ٤ أيار/مايو ٢٠١٨

نزع السلاح النووي

ورقة عمل مقدمة من جمهورية إيران الإسلامية

١ - إن الأسلحة النووية متفردة في قوتها التدميرية. فهي تتسبب في معاناة إنسانية لا توصف. والآثار المترتبة على أي استعمال لتلك الأسلحة هي آثار عشوائية تستحيل السيطرة عليها. والترسعات الموجودة من الأسلحة النووية وحدها أكثر من كافية للفتك بكل حياة على الأرض. ولا يزال هناك من تلك الأسلحة نحو ١٥ ٠٠٠ قطعة، منها الآلاف في حالة تأهب قصوى أو تنطبق عليه العقائد النووية التي تأخذ بفكرة "المبادأة باستعمال الأسلحة النووية". ويمكن للصراع النووي أن يقضي على حضارتنا. وبالتالي، فإن الأسلحة النووية الموجودة لدى الدول الأطراف الحائزة للأسلحة النووية تشكل أكبر تهديد في العالم للسلم والأمن الدوليين ولبقاء البشرية. وينبغي أن يكون الخطر الشديد الذي يهدد به استمرار وجود الأسلحة النووية موضع اعتراف صريح في الوثيقة الختامية لمؤتمر الأطراف في معاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية لاستعراض المعاهدة عام ٢٠٢٠. وقد أعرب مؤتمر استعراض المعاهدة عام ٢٠١٠ عن بالغ قلقه إزاء الآثار الإنسانية الكارثية التي تنجم عن أي استعمال للأسلحة النووية.

٢ - ولإزالة الخطر الناشئ عن وجود الأسلحة النووية الذي يهدد بالقضاء على الجنس البشري، اعترف المجتمع الدولي منذ أمد طويل بأنه لا يوجد بديل عن المضي قدماً في نزع السلاح النووي والإزالة الكاملة للأسلحة النووية، بوصف ذلك الضمان المطلق الوحيد لعدم استخدامها أو التهديد باستخدامها. وانطلاقاً من هذا الاقتناع، لا تمثل معاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية غاية في حد ذاتها، وإنما وسيلة لتحقيق غاية، هي التوصل لنزع السلاح النووي. وقد أوضحت الوثيقة الختامية لمؤتمر استعراض المعاهدة عام ٢٠٠٠ الصلة المتأصلة التي تربط بين عدم الانتشار النووي ونزع السلاح النووي، من خلال الإشارة إلى أن الغالبية العظمى من الدول قد دخلت في تعهدات ملزمة قانوناً بألا تتلقى أسلحة نووية أو تصنعها أو تفتتها بأي صورة أخرى، في سياق جملة أمور منها التعهد المقابل الملزم قانوناً من جانب الدول الحائزة للأسلحة النووية بنزع السلاح النووي. وهذا يعني أن هدف عدم انتشار الأسلحة النووية يستمد شرعيته



من الهدف الأكبر المتمثل في نزع السلاح النووي. فالدول الأطراف في المعاهدة لم تكتف بأن تعلن، في دياحة المعاهدة، عن نيتها اتخاذ التدابير الفعالة اللازمة في سبيل نزع السلاح النووي، وأن تحت على "تعاون جميع الدول لبلوغ هذا الهدف"، ولكن تعهد كل منها، بموجب المادة السادسة، "بمواصلة إجراء المفاوضات اللازمة بحسن نية بشأن التدابير الفعالة المتصلة بوقف سباق التسلح النووي في موعد مبكر وبنزع السلاح النووي". فنزع السلاح النووي يصب في صالح كفالة الأمن الحقيقي والمستقبل السلمي لجميع أمم وشعوب العالم.

٣ - وقد خلصت بالإجماع محكمة العدل الدولية، في الفتوى التي أصدرتها في ٨ تموز/يوليه ١٩٩٦ بشأن مشروعية التهديد بالأسلحة النووية أو استخدامها، إلى "وجود التزام بالسعي، بنية صادقة، إلى إجراء مفاوضات تفضي إلى نزع السلاح النووي بجميع جوانبه في ظل رقابة دولية صارمة فعالة، وبالوصول بهذه المفاوضات إلى نتيجة". ومما لا شك فيه أن لتلك الفتوى أهمية بالغة في التأكيد على الالتزام القانوني الواقع على الدول الحائزة للأسلحة النووية فيما يتعلق بنزع السلاح النووي.

٤ - وينبغي لمؤتمر استعراض المعاهدة عام ٢٠٢٠ أن يعترف بأن تنفيذ الالتزامات المقررة بموجب المادة السادسة من المعاهدة ليس مشروطاً. فحسب ما خلصت إليه بالإجماع محكمة العدل الدولية في فتاها المؤرخة ٨ تموز/يوليه ١٩٩٦، "تتجاوز فحوى هذا الالتزام القانوني مجرد الالتزام ببذل العناية؛ فالالتزام المقصود هنا هو التزام بتحقيق نتيجة محددة - ألا وهي نزع السلاح النووي بجميع جوانبه - من خلال اتباع مسلك معين، هو إجراء مفاوضات بشأن هذه المسألة بحسن نية". وأعيد التأكيد في الوثيقة الختامية لمؤتمر استعراض المعاهدة عام ٢٠٠٠ على الطابع غير المشروط الذي يتسم به الالتزام بنزع السلاح النووي بموجب المادة السادسة، فقد اتفقت الدول الحائزة للأسلحة النووية في تلك الوثيقة على أن عليها "الالتزام قاطعاً" بإزالة ترساناتها النووية بالكامل، بما يفرضي إلى نزع السلاح النووي.

٥ - وفي مؤتمر استعراض وتمديد المعاهدة في عام ١٩٩٥ ومؤتمري استعراض المعاهدة في عامي ٢٠٠٠ و ٢٠١٠، تم التعهد بالالتزامات محددة هامة لتنفيذ المادة السادسة. فقد خلص مؤتمر استعراض وتمديد المعاهدة في عام ١٩٩٥، في مقرره رقم ٢ إلى أنه: "ينبغي العمل بعزم على الوفاء بالتعهدات المتعلقة بنزع السلاح النووي الواردة في معاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية". وفي هذا الصدد، أعادت الدول الحائزة للأسلحة النووية تأكيد التزامها بنزع السلاح النووي. واتفق في مؤتمر استعراض المعاهدة عام ٢٠٠٠ على ١٣ خطوة عملية لتنفيذ المادة السادسة من المعاهدة، وشملت تلك الخطوات "تعهد الدول الحائزة للأسلحة النووية تعهداً قاطعاً بإزالة ترساناتها النووية بالكامل، الأمر الذي يؤدي إلى نزع السلاح النووي، الملزمة به جميع الدول الأطراف بموجب المادة السادسة". واتفق مؤتمر استعراض المعاهدة عام ٢٠١٠ على "خطة عمل لنزع السلاح النووي" تتألف من ٢٢ نقطة، و "تشمل خطوات عملية نحو الإزالة التامة للأسلحة النووية". ومن خلال خطة العمل هذه، أكد المؤتمر "من جديد الحاجة الملحة إلى أن تنفذ الدول الحائزة للأسلحة النووية الخطوات المؤدية إلى نزع السلاح النووي المتفق عليها في الوثيقة الختامية لمؤتمر استعراض المعاهدة عام ٢٠٠٠".

٦ - وينبغي أن يؤكد مؤتمر استعراض المعاهدة عام ٢٠٢٠ من جديد على أن تنفيذ المادة السادسة أمر أساسي من أجل الحفاظ على المعاهدة ومصداقيتها وأن يعيد تأكيد استمرار صلاحية الالتزامات المتعلقة بنزع السلاح النووي المتفق عليها في مؤتمرات الاستعراض السابقة. كذلك ينبغي لجميع الدول الحائزة للأسلحة النووية أن تؤكد مجدداً التزامها القاطع بالتنفيذ الكامل لالتزاماتها القائمة فيما يتعلق بنزع

السلاح النووي. وينبغي لها أن تعلن بوضوح في الوثيقة الختامية لمؤتمر الاستعراض أن الاحتفاظ بالأسلحة النووية إلى أجل غير مسمى أمر غير قانوني يتنافى مع موضوع وغرض المعاهدة، وأنها لا تنوي أن تحتفظ بأسلحتها النووية إلى أجل غير مسمى.

٧ - وعلى الرغم من أن هناك فيما يتعلق بنزع السلاح النووي والالتزامات المقطوعة في سياق مؤتمرات استعراض المعاهدة التزاما قانونيا صريحا عمره ٤٨ عاما بإحراز تقدم في تنفيذ المادة السادسة، فإن الهدف من تلك المادة لم يتحقق بعد. فرغم أن المعاهدة تلزم جميع الأطراف بإجراء مفاوضات بحسن نية بشأن نزع السلاح النووي، فإن تلك المفاوضات لم تتم على مدى عمر المعاهدة الذي يبلغ ٤٨ عاما. والدول الأطراف في المعاهدة، الحائزة للأسلحة النووية، بعدم قيامها فعليا بإجراء مفاوضات بحسن نية بشأن التدابير الفعالة المتصلة بوقف سباق التسلح النووي في موعد مبكر وبنزع السلاح النووي، أو بالمشاركة في مفاوضات من هذا النوع، إنما انتهكت، ولا تزال تنتهك، الواجب القانوني المترتب عليها بأن تفي بالتزاماتها بموجب المعاهدة بحسن نية. وبالتالي، فإن تحقيق الهدف المتمثل في نزع السلاح النووي يبدو أمرا بعيد المنال اليوم كما كان في عام ١٩٧٠، عندما دخلت المعاهدة حيز النفاذ، أو حتى أبعد. وقد أدى استمرار هذا الوضع إلى تقويض ثقة الدول غير الحائزة للأسلحة النووية في المعاهدة وقدرتها على تحقيق الوعد بنزع السلاح النووي. ويمثل استمرار عدم الامتثال للالتزامات المتعلقة بنزع السلاح النووي أخطر تحد لاستمرارية المعاهدة.

٨ - وبالنظر إلى عدم إجراء مفاوضات جديدة وعدم التوصل إلى اتفاقات جديدة، في الفترة قيد الاستعراض، بشأن اتخاذ تدابير فعالة فيما يتعلق بنزع السلاح النووي، فإن مؤتمر استعراض المعاهدة عام ٢٠٢٠ ينبغي أن يعرب عن بالغ الأسف والقلق إزاء عدم إحراز تقدم من جانب الدول الحائزة للأسلحة النووية في إزالة ترساناتها النووية بالكامل، وفقا لالتزاماتها القانونية المتعددة الأطراف ذات الصلة. وينبغي أن تولى الأولوية القصوى في مؤتمر استعراض المعاهدة عام ٢٠٢٠ لاتخاذ تدابير عاجلة وفعالة تهدف إلى نزع السلاح النووي والقضاء التام على الأسلحة النووية. وينبغي أن يدعو المؤتمر إلى الامتثال العاجل للالتزامات القانونية والوفاء بالالتزامات المتعلقة بنزع السلاح النووي. وفي هذا السياق، ينبغي لمؤتمر استعراض المعاهدة عام ٢٠٢٠ دعوة جميع الدول الحائزة للأسلحة النووية إلى المشاركة في التفاوض على نحو عاجل بشأن اتفاقية شاملة للأسلحة النووية وإبرام تلك الاتفاقية باعتبارها مسألة ذات أولوية قصوى في مؤتمر نزع السلاح.

٩ - وتحمل الدول الحائزة للأسلحة النووية، ولا سيما تلك التي تمتلك أهم الترسانات النووية، المسؤولية الرئيسية عن تحقيق نزع السلاح النووي. وللإرادة السياسية لتلك الدول ولسياساتها النووية تأثير حاسم على آفاق نجاح المعاهدة أو فشلها في تحقيق هدف نزع السلاح النووي. وينص الإجراء ١ من خطة العمل التي اتفق عليها مؤتمر استعراض المعاهدة عام ٢٠١٠ على أن تلتزم الدول الأطراف كافة باتباع سياسات تتوافق تماما مع أحكام المعاهدة ومع الهدف المتمثل في إيجاد عالم خال من الأسلحة النووية. غير أن السياسة النووية للولايات المتحدة التي أعلن عنها مؤخرا، والتي تعرف باسم استعراض الوضع النووي لعام ٢٠١٨، التي تشدد على فائدة الاحتفاظ بالأسلحة النووية والتهديد باستخدامها وبخطط واسعة النطاق لتوسيع ترسانتها النووية وتحديثها على المدى الطويل، تتعارض تماما وبشكل أساسي مع الالتزامات الواقعة على ذلك البلد بموجب المعاهدة. وهذا أمر يبعث على القلق الشديد ويلزم معالجته بصورة شاملة في إطار عملية استعراض المعاهدة. وينبغي أن يدعو مؤتمر استعراض المعاهدة عام

٢٠٢٠ الدول الحائزة للأسلحة النووية إلى الالتزام بالامتناع عن انتهاج سياسات تتعارض مع التزاماتها بموجب المادة السادسة من المعاهدة.

١٠ - فهناك ما يقدر بأكثر من ٢ ٢٠٠ من الرؤوس النووية في حالة تأهب، وجاهزة للاستخدام خلال دقائق أو ساعات. وهذا يعني أن الآلاف من الأسلحة النووية لا تزال تؤدي دورا هاما في خطط الحرب والعقائد العسكرية والأمنية للحائزين لها. وقد زادت بعض الدول الحائزة للأسلحة النووية، ولا سيما الولايات المتحدة، بشكل خطير من اعتمادها على الأسلحة النووية ووسعت دور هذه الأسلحة في إطار مفاهيمها وعقائدها العسكرية، في انتهاك للالتزامات التي تعهدت بها في مؤتمر استعراض المعاهدة في عامي ٢٠٠٠ و ٢٠١٠ بشأن تقليص دور وأهمية الأسلحة النووية في عقائدها وسياساتها العسكرية والأمنية. فعلى سبيل المثال، لا تزال الولايات المتحدة تصر على أن ردع الهجمات النووية ليس الغرض الوحيد أو المهمة الوحيدة لأسلحتها النووية وتهدد باستخدامها ليس فقط ضد الدول الحائزة للأسلحة النووية، بل أيضا ضد الدول غير الحائزة لتلك الأسلحة.

١١ - وتنتهك بعض الدول الحائزة للأسلحة النووية في مشاريع لتحديث الأسلحة النووية على نطاق واسع. وهي تكثف أيضا على استحداث أنواع جديدة من تلك الأسلحة لأداء مهام عسكرية جديدة. فعلى سبيل المثال، تعترف الولايات المتحدة إنفاق ١٢ تريليون دولار على تعزيز ترسانتها النووية بصورة هائلة. ومن شأن هذا التحديث وتعزيز للأسلحة النووية على الأجل الطويل أن يشكل عقبة خطيرة تعرقل عملية نزع السلاح النووي. وينبغي أن تتضمن الوثيقة الختامية لمؤتمر استعراض المعاهدة عام ٢٠٢٠ التزاما واضحا من جانب جميع الدول الحائزة للأسلحة النووية بأن توقف بشكل كامل وفوري جميع الخطط الرامية إلى تحسين وتجهيز ما لديها حاليا من أسلحة نووية ووسائل إيصالها، واستحداث أنواع جديدة من منظومات الأسلحة النووية وإنشاء أي مرافق جديدة لتطوير ونشر وإنتاج الأسلحة النووية ووسائل إيصالها، في الداخل والخارج.

١٢ - ووفقاً لآخر التقديرات، يوجد حالياً ما يزيد على ١٥ ٠٠٠ قطعة سلاح نووي في مختلف أنحاء العالم. وهذا يعني، من الناحية الكمية، أن عدد الرؤوس الحربية يقل بنسبة حوالي ٧٩ في المائة عن ذروته في فترة الحرب الباردة، حيث بلغ في منتصف الثمانينيات نحو ٧٠ ٠٠٠. غير أن هذا ليس سوى جزء من الوقائع المتعلقة بتخفيض الأسلحة النووية. فلتقييم كمية الأسلحة النووية الموجودة في مختلف أنحاء العالم ونوعيتها، والخطر الذي تشكله، والطابع الحقيقي للجهود المبذولة للحد من تلك الأسلحة، ينبغي أن يؤخذ في الاعتبار أيضا بعض الحقائق التوضيحية التالية:

(أ) معظم الرؤوس الحربية القابلة للتخفيض إنما اكتفي بنقلها من حالة التأهب التشغيلي إلى فئات مختلفة كفاءة الاحتياطي أو الخمول أو الطوارئ، وذلك لأن الاتفاقات المعنية، بما فيها معاهدة تخفيض الأسلحة الاستراتيجية، لم تكتف بعدم اشتراط تدمير الرؤوس الحربية، وإنما تجاهلت أيضاً الرؤوس الحربية غير الاستراتيجية وغير المنشورة. وبالتالي، فإن معظم الرؤوس الحربية النووية التي صنعت منذ عام ١٩٤٥، والتي يزيد عددها على ١٢٥ ٠٠٠ رأس، لا يزال موجودا. ووقف تشغيل الأسلحة النووية أمر يختلف عن نزع السلاح النووي. ومعنى ذلك أن مبدأ اللارجعة، الذي اتفق عليه في المؤتمرات المتتالية لاستعراض المعاهدة، لم يطبق على تخفيضات الأسلحة المذكورة. وينبغي لمؤتمر استعراض المعاهدة عام ٢٠٢٠ أن يعيد التأكيد، مرة أخرى، على أهمية تطبيق مبادئ الشفافية والارجعة والقابلية للتحقق في تخفيضات الأسلحة النووية؛

(ب) إن وحدة الطاقة التفتجيرية للأسلحة النووية زادت من كيلو طن إلى ميغا طن، من خلال الاستعاضة عن القنابل الذرية بالقنابل الهيدروجينية الأكثر تدميراً من سالفاتها بآلاف المرات. ونتيجة لذلك، فإن معظم الأسلحة النووية الموجودة من شأنها أن تنفجر بقوة تتراوح تقريباً ما بين ٨ أضعاف و ١٠٠ ضعف القنبلتين اللتين ألقيتا على مدينتي هيروشيما وناغازاكي. ولذلك، فإن إجراء تخفيضات في عدد الأسلحة النووية لم يؤدي إلى انخفاض في قوتها التدميرية وطاقتها بالمقارنة بما كان موجوداً في فترة الحرب الباردة. ومن المؤكد أن نزع السلاح النووي يتجاوز مجرد الحد من عدد الأسلحة النووية مع الحفاظ على قدرتها التدميرية التي هي أكبر حتى من ذي قبل؛

(ج) تؤكد خطة عمل عام ٢٠١٠ المتعلقة بنزع السلاح النووي "ضرورة قيام الدول الحائزة للأسلحة النووية بتخفيض وإزالة أسلحتها النووية بجميع أنواعها". وكذلك، وبمقتضى خطة العمل المذكورة، "تلتزم الدول الحائزة للأسلحة النووية ببذل مزيد من الجهود لتخفيض الأسلحة النووية بجميع أنواعها وإزالتها في نهاية المطاف". ولما كانت الأسلحة النووية غير الاستراتيجية مصممة لحالات الطوارئ في ساحة القتال، فإن احتمال استخدامها أكبر بكثير من الأسلحة النووية الاستراتيجية. والأسوأ من ذلك بكثير هو أنه، في ظل عدم اشتغال الاتفاقات الثنائية لتخفيض الأسلحة النووية على المسائل المتصلة بالأسلحة النووية غير الاستراتيجية، استمر بلا هوادة تطوير أنواع جديدة من هذه الأسلحة، بما في ذلك من جانب العديد من حائزي الأسلحة النووية، مما يزيد احتمال ومخاطر استخدامها نتيجة تخفيض عتبة استخدامها. وينبغي أن يدعو مؤتمر استعراض المعاهدة عام ٢٠٢٠ إلى إجراء تخفيضات كبيرة ويمكن التحقق منها في الأسلحة النووية غير الاستراتيجية، كجزء من عملية السعي إلى تحقيق أهداف المادة السادسة؛

(د) ينبغي أيضاً، وقبل كل شيء، أن يؤخذ في الاعتبار الإعلان الخطير الذي صدر مؤخراً عن دولة معينة حائزة للأسلحة النووية بشأن التزامها مواصلة تعزيز ترسانتها النووية وتوسيع نطاقها لضمان "نفوقها على الجميع" وكفالة "ألا تتخلف أبداً عن ركب الطاقة النووية". فهذه التصريحات والخطط الاستفزازية ينبغي أن تعتبر دليلاً واضحاً على بدء سباق جديد للتسلح النووي ودعوة صريحة إليه وانتهاكاً للالتزامات نزع السلاح النووي بموجب المادة السادسة من المعاهدة، إذ أنها تتعارض بوضوح مع موضوع المعاهدة والغرض منها.

١٣ - ويتضح من عجز مؤتمر استعراض عام ٢٠١٥ عن اعتماد وثيقة ختامية بشأن نزع السلاح النووي أن مستقبل المعاهدة غير مضمون وغير واعد بدرجة كبيرة ما لم يتخذ مؤتمر استعراض المعاهدة عام ٢٠٢٠ قرارات ملموسة لتصحيح هذا الاتجاه، مشفوعة بخطة تنفيذ ذات إطار زمني محدد. وينبغي لمؤتمر استعراض المعاهدة عام ٢٠٢٠، مع مراعاة الجمود الحالي في تنفيذ الالتزامات والتعهدات المتعلقة بنزع السلاح النووي، وتماشياً مع الإجراء ٥ من خطة عمل عام ٢٠١٠ المتعلقة بنزع السلاح النووي، الذي تقرر بموجبه أن يجري النظر، خلال مؤتمر الاستعراض اللاحق، في "الخطوات التالية من أجل التنفيذ الكامل للمادة السادسة"، أن يتخذ قرارات ملموسة بشأن نزع السلاح النووي، بغرض إنهاء الإحباط الذي يزداد عمقا لدى الدول غير الحائزة للأسلحة النووية، والحيلولة دون استمرار تقويض مصداقية المعاهدة، وإنهاء الأوضاع التي تنال من فعالية هذا الصك الهام.